



Journal of

TANMIYAT AL-RAFIDAIN

(TANRA)

A scientific, quarterly, international, open access, and peer-reviewed journal

Vol. 42, No. 138
June 2023

© University of Mosul |
College of Administration and
Economics, Mosul, Iraq.



TANRA retain the copyright of published articles, which is released under a “Creative Commons Attribution License for CC-BY-4.0” enabling the unrestricted use, distribution, and reproduction of an article in any medium, provided that the original work is properly cited.

Citation: Al Jarjary, Ahmed K. I.; Ayub, Al jwejatee, Aws F. A.; (2023). “The role of taxes in the effectiveness of monetary policy in Iraq for the period 1990-2020”. *TANMIYAT AL-RAFIDAIN*, 42 (138), 48 -63 , <https://doi.org/10.33899/tanra.2022.135307.1215>

P-ISSN: 1609-591X
e-ISSN: 2664-276X
tanmiyat.mosuljournals.com

Research Paper

The role of taxes in the effectiveness of monetary policy in Iraq for the period 1990-2020

Ahmed K. I. Al Jarjary¹; Aws F. A. Al jwejatee²

^{1&2}College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Corresponding author: Ahmed K. I., College of Administration and Economics - University of Mosul- Iraq

Ahmed.khalaf6690@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2022.135307.1215>

Article History: Received:18/8/2022; Revised:13/9/2022; Accepted: 11/10/2022; Published: 1/6/2023.

Abstract

The importance of the research lies in identifying the extent of the impact of taxes on monetary policy represented by money supply in the narrow sense as well as the evolution of tax revenue trends as a percentage of GDP and money supply in the narrow sense as a percentage of Gdp in Iraq for the period 1990-2020. The first topic dealt with the theoretical framework and the reference review of the research, while the second dealt with the tests of the model based on the Eviews12 software package, The results of the research showed the existence of a long-term co-integration relationship that shows the fiscal policy index and the narrow money supply in the State of Iraq. When the ratio of the narrow money supply to GDP deviates during the short term, it corrects by (136 percent) of this deviation per year, that is, the supply of Tight cash takes about eight months to reach its equilibrium value. The researcher recommended the necessity of conducting statistical studies and analyzing tax revenues in each activity of the General Tax Authority's departments, studying the reasons for the lack of tax revenues in some departments, and developing the necessary treatments and solutions to improve their tax revenues.

Key words:

(Tax Revenue as A Percentage Of GDP, Money Supply In The Narrow Sense As A Percentage Of GDP)

أحمد خلف إبراهيم علو الجرجري^١؛ أوس فخرالدين أيوب الجويجاتي^٢

^{٢&١} جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

المؤلف المراسل: أحمد خلف إبراهيم علو الجرجري، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد

Ahmed.khalaf6690@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.33899/tanra.2022.135307.1215>

تاريخ المقالة: الاستلام: ٢٠٢٢/٨/١٨؛ التعديل والتنقيح: ٢٠٢٢/٩/١٣؛ القبول: ٢٠٢٢/١٠/١١؛ النشر: ٢٠٢٣/٦/١.

المستخلص

تكمّن أهمية البحث التعرف على مدى تأثير الضرائب في السياسة النقدية المتمثلة بالعرض النقد بالمعنى الضيق، فضلاً عن تطور اتجاهات الإيرادات الضريبية كنسبة من GDP وعرض النقد بالمعنى الضيق كنسبة من GDP في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠، وقد استخدم منهجان للدراسة، وهما الجانب النظري والقياسي للبحث، وقسم البحث على مبحثين، تتأول المبحث الأول الإطار النظري والاستعراض المرجعي للبحث، أما الثاني فتتأول الاختبارات الخاصة بالأنموذج، بالاعتماد على حزمة برمجيات Eviews12، وقد أظهرت نتائج البحث وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل يبين مؤشر السياسة المالية وعرض النقد الضيق لدى دولة العراق، فعندما تتحرف نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير فإنه يتصحح بنسبة (١٣٦%) من هذا الانحراف في السنة، أي أن عرض النقد الضيق يستغرق ما يقارب ثمانية أشهر ليصل إلى قيمته التوازنية. وقد أوصى الباحثان بضرورة إجراء الدراسات الاحصائية وتحليل الإيرادات الضريبية في كل نشاط من أقسام الهيئة العامة للضرائب ودراسة أسباب قلة الإيرادات الضريبية في بعض الأقسام ووضع المعالجات والحلول اللازمة لتحسين الإيراد الضريبي لها.

الكلمات الرئيسية

(الإيراد الضريبي كنسبة من GDP، عرض النقد بالمعنى الضيق كنسبة من GDP)

تنمية الرافدين

(TANRA): مجلة علمية، فصلية،

دولية، مفتوحة الوصول، محكمة.

المجلد (٤٢)، العدد (١٣٨)،

حزيران ٢٠٢٣

© جامعة الموصل |

كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق.



تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع، والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح.

الإقتباس: الجرجري، احمد خلف إبراهيم، الجويجاتي، أوس فخرالدين أيوب (٢٠٢٣). "دور الضرائب في فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٢٠". *تنمية الرافدين*، ٤٢ (١٣٨)، ٤٨-٦٣.

<https://doi.org/10.33899/tanra.2022.135307.1215>

P-ISSN: 1609-591X

e-ISSN: 2664-276X

tanmiyat.mosuljournals.com

المقدمة

تعد السياسة الضريبية إحدى الأدوات المهمة والرئيسية التي تستطيع الدول من خلالها تنفيذ سياسياتها المالية باختلاف دوافعها وأهدافها. لذا لم تعد النظرة الكلاسيكية التي كانت قائمة في أذهان الباحثين والكتاب أو غالبية المواطنين على اقتصار الضرائب على تحصيل الإيرادات الضريبية اللازمة لسد العجز في النفقات العامة للدولة وخصوصاً بعد التطورات التي شهدتها (السياسة الضريبية) ، بل أخذت السياسة الضريبية مفهوماً أوسع يتمثل باستخدام الدولة لها بغية إحداث توازن اجتماعي بين طبقات المجتمع الغنية والفقيرة، فضلاً عن تدخلها في إعادة التوازن الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية كالانكماش أو الركود الاقتصادي، لذا عُدت السياسة الضريبية أداة مهمة لتحقيق أهداف الدولة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و المالية . وتعددت أدوات السياسة الضريبية لجذب أكبر عدد من المستثمرين والمشاريع منها الإعفاء الضريبي المؤقت و الإعفاءات أو الاعتمادات الضريبية لأغراض الاستثمار. أن السياسة الضريبية تعاني من الكثير من العوائق لاعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل أساسي في تمويل النفقات العامة، يضاف إلى ذلك المشكلات في الجوانب الاقتصادية و الادارية والاجتماعية التي تحول دون تطبيقها بشكل دقيق .

منهجية البحث

مشكلة البحث

تتمثل المشكلة بما يمر به العراق من ظروف أمنية واقتصادية وسياسية غير مستقرة منذ التسعينيات من القرن الماضي ولحد الآن، أدت إلى عدم وضوح اتجاهات دور الضرائب وتذبذبها نتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية، الأمر الذي يثير الجدل عن المشكلة الآتية : هل تغيير اتجاهات الضريبة في العراق يؤدي إلى التأثير في عرض النقد الضيق.

أهمية البحث

تكمن الأهمية التعرف على مدى تأثير الضرائب في السياسة النقدية المتمثلة بالعرض النقد بالمعنى الضيق، فضلاً عن تطور اتجاهات الإيرادات الضريبية وعرض النقد بالمعنى الضيق في العراق وللمدة

١٩٩٠-٢٠٢٠

فرضية البحث

تنطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثيراً متبايناً بين الضرائب والمعروض النقدي بالمعنى الضيق.

هدف البحث

يهدف التعرف على تأثير الضرائب في السياسة النقدية في العراق، والتوصل إلى مقترحات وتوصيات تسهم في إعادة النظر في الحصيلة الضريبية من خلال وضع نظام ضريبي يتناسب مع قدرة وطاقة أفراد المجتمع والمؤسسات والشركات.

منهج البحث

قسم البحث إلى قسمين تضمن الجزء الأول الإطار النظري والمرجعي للبحث، في حين تضمن الجزء الثاني الاختبارات الخاصة بالأنموذج بالاعتماد على طريقة ARDL.

حدود الدراسة المكانية والزمانية :

الحدود المكانية: دولة العراق

الحدود الزمانية: البحث شمل سلسلة زمنية منذ ١٩٩٠-٢٠٢٠ وبالاعتماد على بيانات تاريخية صادرة وموثقة من قبل البنك المركزي العراقي .

الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

١. دراسه (مونس والعتابي، ٢٠١٦) تخطيط اتجاهات السياسة الضريبية لتنمية الحصيلة الضريبية في العراق للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٠: تهدف الدراسة تسليط الضوء على اتجاهات السياسة الضريبية في العراق وقياس مقدار المتحصلات الضريبية لمدد متعاقبة استنتج الدراسة بأن هناك ضعفاً في الاجراءات الخاصة بالتقديرات الذاتية للضرائب و احتجازها من المنبع وسدداها للدولة، وأصى البحث بوضع استراتيجية واضحة للسياسة الضريبية في العراق تأخذ بنظر الاعتبار الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

٢. دراسة (الفتلاوي، ٢٠١٧) السياسة المالية وأثرها في عرض النقود في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤ اعتمدت الدراسة على عرض النقد بالمعنى الواسع بوصفه متغيراً تابعاً ، والإيرادات العامة ، والضرائب ، والدين العام الداخلي ، والنفقات العامة بوصفها متغيرات مستقلة .وأظهرت الدراسة أن الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي ذات تأثير إيجابي على متغير عرض النقد، وهي مطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية ، أما الضرائب فكان لها تأثير سلبي على عرض النقد و هي مطابقة مع منطوق النظرية الاقتصادية .

المبحث الأول الإطار النظري للبحث

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات الضريبية وأهميتها

يشير مصطلح الإيرادات الضريبية إلى الأموال التي يتم الحصول عليها كافة من خلال الضرائب المختلفة كالضرائب على الدخل وضرائب المبيعات وغيرها، وتعد الضريبة مبلغاً إلزامياً يتم دفعه من قبل

الأفراد للحكومة لتغطية نفقاتها، وتعد الضرائب بأنواعها من أهم مصادر الإيرادات العامة للحكومة (AI- Aboudi, 2015, 14) وتمثل أهمية الضرائب في الآتي :

تتم بواسطة الضرائب تغطية نفقات الحكومة المختلفة التي تعد أحد أهم مصادر الحكومة لتمويل نفقاتها المختلفة. وفي فترات التضخم التأثير على الطلب والعرض في الاقتصاد، العمل على حماية المجتمع من الصناعات و المنتجات غير المرغوب فيها أو الضارة عن طريق فرض ضرائب عالية عليها كالضرائب على السجائر، دعم الصناعات المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية بفرض ضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) وفي الوقت نفسه، تشجع الضرائب تصدير السلع والخدمات عن طريق تخفيض أو إلغاء الضرائب المفروضة على الصادرات من أجل تعزيز قدرتها التنافسية في السوق العالمية (Mansourieh, 2016, 22-23) كما وتصنيف الضرائب كونها ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

المطلب الثاني : الأهداف الأساسية للضريبة في الدول النامية

١- الأهداف المالية: من أهم واجبات النظام الضريبي في الدول النامية هو البحث عن الفائض الاقتصادي وتعبئته من خلال اعتمادها على أدوات السياسة المالية وهي الضريبة ، وفي الدول النامية يصعب زيادة معدل الضريبة لعدم زيادة العبء الضريبي وتعبئة الفائض الاقتصادي كمورد بديل لتمويل التنمية (Zain (El Din, 2000, 47).

٢- الأهداف الاجتماعية: تعد الأهداف الاجتماعية جزءاً من أهداف يسعى النظام الضريبي في البلدان النامية إلى تحقيقها، حيث تعتبر الضريبة وسيلة لإعادة توزيع الدخل، والثروات، (Al-Khatib and Shamiya, 2003, 153) .

٣- الأهداف الاقتصادية: تعد الأهداف الاقتصادية من أهم الأهداف الضريبية في عصرنا الحاضر. فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الاستهلاك، والإنتاج والادخار ، والاستثمار. لذلك تقرض الحكومات الضريبة لتوجيه سياساتها الاقتصادية لحل الازمات التي تتعرض لها بتشجيع فروع الانتاج الضرورية، ومعالجة الكساد، والركود (Abdul Reda, 2014, 24)

٤- الأهداف السياسية: تستخدم الحكومات الأدوات المالية كالضريبة لتنفيذ سياستها العامة، مما قد يؤدي ذلك احيانا إلى أن تكون سببا لنشوب الثورات أو تغيير النظام الحاكم (AI-Aboudi, 2010, 29)

المطلب الثالث: إتجاهات تطور عرض النقد بمعناه الضيق: (Narrow Money (Y)

يتبين من الجدول (١) ارتفاع نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بصورة كبيرة ما بين عامي (١٩٩٠) و (١٩٩١)، فبعد أن كانت هذه النسبة في عام (١٩٩٠) (٢٧,٤٦%) ارتفعت عام (١٩٩١) إلى (٥٨,١١%) وبمعدل نمو (١١١,٦٢%)، بمعنى أن هذه النسبة تضاعفت خلال سنة واحدة. وذلك نتيجة لفرض الحصار الاقتصادي على العراق عام (١٩٩١) ولجوء الحكومة إلى استخدام سياسة

تتقيد الدين (طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها) حيث أدى ذلك إلى حدوث زيادات هائلة في فائض الطلب الكلي مقارنة بالمعروض السلعي، وفي هذه المرحلة دخل الاقتصاد العراقي مرحلة التضخم الجامح، وتراجعت القوة الشرائية للدينار العراقي بشكل كبير بعد أن واصلت الأسعار ارتفاعها بشكل جنوني، وزادت سرعة دوران النقود، فتعطلت وظيفة الدينار بوصفه مخزناً للقيمة، واستخدم وسيطاً للتبادل فقط. (Al-Ghalbi, 2002, 131).

وقد رافق ذلك تدني المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في المدة (١٩٩١-٢٠٠٠) بشكل كبير بسبب الحصار الاقتصادي على العراق، وتعد هذه الفترة من أصعب الفترات التي واجهها الاقتصاد العراقي، وشهدت هذه الفترة موافقة العراق على قرار مجلس الأمن (٩٨٦) المتضمن النفط مقابل الغذاء والدواء وذلك عام (١٩٩٦). وبدأت فترة جديدة من الاقتصاد العراقي امتدت من عام (١٩٩٦) لغاية سقوط النظام السابق عام (٢٠٠٣) فقد تم تغطية عجز الموازنة بالإصدارات الجديدة للعملة النقدية، مما زاد من عرض النقد دون أن تقابله زيادة في عرض السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة المحلية (Sari, 2013, 8).

الجدول (١): يبين عرض النقد الضيق نسبة إلى GDP للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	عرض النقد	السنة	عرض النقد
2006	16.17	1990	27.46
2007	19.49	1991	58.11
2008	17.95	1992	38.15
2009	28.41	1993	26.87
2010	32.42	1994	14.41
2011	29.57	1995	10.53
2012	25.99	1996	14.77
2013	27.23	1997	6.88
2014	28.08	1998	7.89
2015	31.47	1999	4.31
2016	34.69	2000	3.44
2017	31.53	2001	5.23
2018	26.99	2002	7.35
2019	31.24	2003	9.80
2020	52.02	2004	19.06
		2005	15.50

المصادر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية ، سنوات مختلفة
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي، عدد خاص
ويعرض الجدول (٢) أهم المقاييس الإحصائية لمتغير عرض النقد الضيق نسبة من GDP في العراق
للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

في الفترة ما بعد عام (٢٠٠٣) شهدت السياسة النقدية في العراق إصلاحات مهمة أنعكس أثرها في
استمرار ارتفاع نسبة عرض النقد الضيق لغاية عام (٢٠٢٠)، ومن هذه الإصلاحات إصدار قانون جديد
للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاله وقيامه بالدور المطلوب في الانتقال إلى اقتصاد
السوق بوصفه ركناً أساسياً من أركان المهتمات الانتقالية للاقتصاد الوطني، كما أصدرت عملة وطنية
موحدة جديدة ذات مواصفات دولية من حيث نوعية الورق وصعوبة التزوير وإمكانية الاحتفاظ بها لتحل
محل العملة ذات الطبعة المحلية الرديئة (Al-Rubaie, 2009, 2).

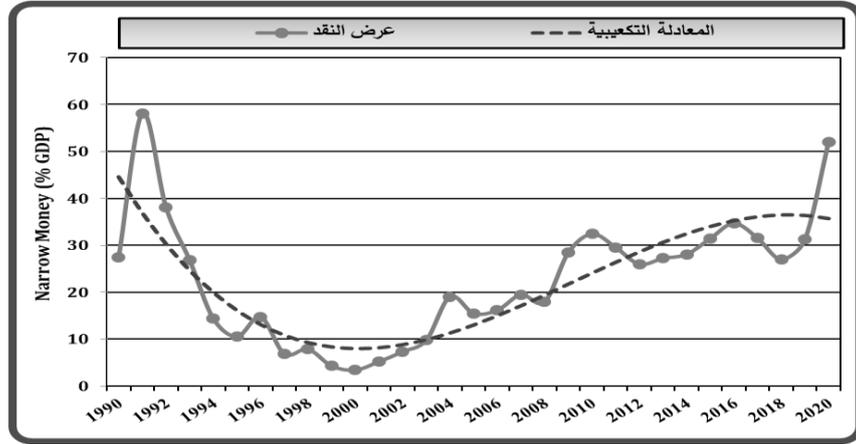
تبين نتائج الجدول (٢) أن عام (٢٠٠٠) شهد أدنى نسبة لعرض النقد الضيق، إذ لم تتجاوز (٣,٤٤%)
من الناتج المحلي الإجمالي، في حين سجل عام (١٩٩١) أعلى نسبة وصلت إلى (٥٨,١١%) من الناتج
المحلي الإجمالي. وقد بلغ متوسط نسبة عرض النقد الضيق طيلة مدة الدراسة ما يقارب (٢٢,٦٨%) من
الناتج المحلي الإجمالي. وتشير قيمة الانحراف المعياري الكبيرة في الجدول (٢) والبالغة (١٣,٣٢%) إلى
التباين أو التقلبات الكبيرة في نسب عرض النقد الضيق من الناتج المحلي الإجمالي طيلة مدة الدراسة نتيجة
للظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة للبلاد خلال هذه المدة. وعلى الرغم من كل ما تقدم فقد شهد هذا
المؤشر معدل نمو سنوي موجب بلغت قيمته بالمتوسط (٠,٠٩%).

الجدول (٢): يبين بعض المقاييس الإحصائية لعرض النقد الضيق بوصفه نسبة من GDP في العراق
للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

المقياس	القيمة
أصغر قيمة	٣,٤٤%
أكبر قيمة	٥٨,١١%
المتوسط الحسابي	٢٢,٦٨%
الانحراف المعياري	١٣,٣٢%
متوسط معدل النمو	٠,٠٩%
معادلة الاتجاه العام	$Y = 53.335 - 9.318\text{time} + 0.577\text{time}^2 - 0.01\text{time}^3$

المصدر: مخرجات البرمجية SPSS-27 اعتماداً على بيانات الجدول (١)

ويعرض الشكل (١) تطور عرض النقد الضيق في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠) والشكل (١): تطور عرض النقد الضيق في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)



الشكل من إعداد الباحثين - برنامج Excel اعتمادا على بيانات الجدول (١)

ويتضح من الشكل أن هناك نمواً سريعاً في نسبة عرض النقد من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي (١٩٩٠) و (١٩٩١)، ثم تراجعاً سريعاً في قيمة المؤشر لغاية سنة (٢٠٠٠)، أعقبه ارتفاع سريع ومتذبذب لغاية سنة (٢٠٢٠)، حصيلة هذه التغيرات في المؤشر جعلت من الأنموذج التكميلي (المعادلة من الدرجة الثالثة) أفضل معادلة تصف الاتجاه الزمني العام لتطور عرض النقد الضيق نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، بناءً على تحقيقها أعلى قيمة لمعامل التحديد وصلت إلى ($R^2 = 70\%$) وبالتالي إمكانية استخدام هذا الأنموذج للتنبؤ بشكل تقريبي بنسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي لأي سنة مستقبلية.

المطلب الرابع : الإيرادات الضريبية: Tax Revenue (X_1)

يبين الجدول (٣) تطور الإيرادات الضريبية بوصفها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة غير مستقرة ومتذبذبة خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠). في بداية المدة انخفضت نسبة الإيرادات الضريبية من (١٦,٦٤%) عام (١٩٩٠) إلى (٠,٢٠%) في عام (١٩٩٥) نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية في تلك المدة والتي أدت إلى عدم قدرة الدول على تحصيل أغلب الإيرادات الضريبية. في عام (١٩٩٦) أرتفعت نسبة الإيرادات الضريبية بسبب الرفع الجزئي للعقوبات الاقتصادية واستثمار السلطات المالية لهذا الحدث في التخفيف من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي وإصدار تشريعات ضريبية لتفعيل دور الضرائب وزيادة وتنوع إيراداتها (Al-Azzawi, 2001, 7).

ونتيجة للعقوبات الدولية وتراجع الإيرادات النفطية بعد عام (١٩٩٦) ازدادت أهمية الضرائب ولذلك أخذت نسبة الضرائب الإيرادية بالتزايد التدريجي لتصل إلى (١,٤٥%) في عام (٢٠٠٢)، وبسبب الحرب الأخيرة عام (٢٠٠٣) التي نتج عنها تدهور الوضع الأمني وتدمير البنية التحتية وأغلب المؤسسات الحكومية الأمر الذي جعل من الصعب تحصيل الضرائب من المواطنين وبالتالي تراجع الإيرادات الضريبية عام (٢٠٠٣) إلى أدنى نسبة لها خلال مدة الدراسة بلغت (٠,٠٠١%) من الناتج المحلي الإجمالي (AI- (Fatlawi, 2017, 100).

بعد عام (٢٠٠٤) شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً متذبذباً لتصل إلى أعلى نسبة لها (٢,٧٩%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عام (٢٠١٧) بسبب انخفاض الإيرادات النفطية والتوجه إلى مصادر أخرى لتغذية الموازنة العامة ومنها الضرائب.

الجدول (٣): يبين الإيرادات الضريبية بوصفها نسبة من GDP للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنة	الإيرادات الضريبية	السنة	الإيرادات الضريبية
2006	0.62	1990	1.64
2007	1.10	1991	0.97
2008	0.63	1992	0.50
2009	2.55	1993	0.40
2010	1.00	1994	0.21
2011	0.82	1995	0.20
2012	1.10	1996	0.46
2013	1.05	1997	0.48
2014	0.71	1998	0.75
2015	1.04	1999	0.67
2016	1.96	2000	0.65
2017	2.79	2001	1.12
2018	2.26	2002	1.45
2019	1.53	2003	0.00
2020	2.37	2004	0.30
		2005	0.67

المصادر:

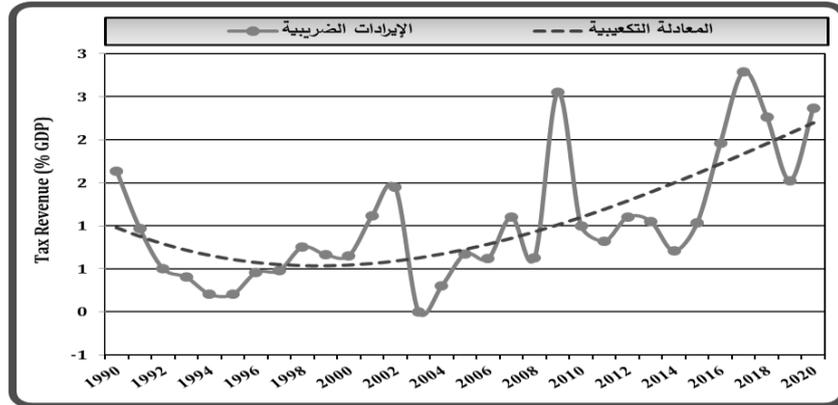
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية، سنوات مختلفة
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي، عدد خاص
ويعرض الجدول (٤) أهم المقاييس الإحصائية لمؤشر الإيرادات الضريبية نسبة من الناتج
المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).

الجدول (٤): يبين بعض المقاييس الإحصائية للإيرادات الضريبية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

المقياس	القيمة
أصغر قيمة	٠,٠٠١%
أكبر قيمة	٢,٧٩%
المتوسط الحسابي	١,٠٣%
الانحراف المعياري	٠,٧٢%
متوسط معدل النمو	٨,٦٣%
معادلة الاتجاه العام	$X_2 = 1.093 - 0.122time + 0.007time^2 - 0.0001time^3$

المصدر: مخرجات البرمجية SPSS-27 اعتمادا على بيانات الجدول (٢)

يبين الجدول أن متوسط الإيرادات الضريبية خلال مدة الدراسة بلغ نسبة (١,٠٣%) من الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه (٨,٦٣%)، وانحراف معياري (٠,٧٢%) ليشير بذلك إلى التقارب في نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠).
ويعرض الشكل (٢) تطور الإيرادات الضريبية للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)
الشكل (٢): تطور الإيرادات الضريبية بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)



الشكل من إعداد الباحث - برنامج Excel اعتمادا على بيانات الجدول (٢)

للبحث عن أفضل أنموذج يصف التطور الزمني لنسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، تبين أن الأنموذج التكميبي هو الأفضل بناءً على تحقيقه أعلى قيمة لمعامل التحديد وصلت إلى ($R^2 = 50\%$) وبالتالي إمكانية استخدام هذا الأنموذج للتنبؤ بشكل تقريبي بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لأي سنة مستقبلية.

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث

المطلب الأول: توصيف الأنموذج وصياغته:

إن الأنموذج الاقتصادي القياسي بصيغته العامة والمطلوب تقديره وتحليله في هذا البحث يأخذ الشكل

الآتي:

$$Y_t = f(X_{1t}) + U_t \quad ; t=1,2,\dots,n \quad \dots\dots(1)$$

حيث إن:

Y_t : المتغير التابع ويمثل عرض النقود بمعناه الضيق بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

X_{1t} : المتغير المستقل الثاني ويمثل الإيرادات الضريبية بوصفها نسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

U_t : عبارة عن متغير الخطأ في الأنموذج (1) أو ما يعرف بالمتغير العشوائي أو حد الاضطراب، وهو يشمل جميع المتغيرات الأخرى غير المقاسة، وتلك التي غير مضمنة في الأنموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في عرض النقد مثل الاستقرار السياسي والاستقرار الأمني للبلد وغيرها.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل أنموذج دولة العراق:

أولاً: اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج:

نلاحظ من نتائج الجدول (٥) أن جميع متغيرات الأنموذج كانت غير ساكنة بالمستوى، ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لكل منها، أي أن درجة تكامل كل منها هي الواحد (1).I. وبذلك تتحقق شروط بناء نماذج (ARDL).

الجدول (٥): نتائج اختبار (ADF) لجذر الوحدة لمتغيرات أنموذج العراق خلال المدة (1990-2020)

	Original Variable (Level)		After one Difference	
	Intercept	Inter. & Trend	Intercept	Inter. & Trend
Y_t	-1.332 ^{n.s} (0.601)	-1.705 ^{n.s} (0.724)	-6.452*** (0.000)	-8.000*** (0.000)
X_{1t}	-2.598 ^{n.s} (0.104)	-4.374*** (0.008)	-7.086*** (0.000)	-5.044*** (0.000)
*** significant at 1% level ** significant at 5% level n.s not significant				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (1)

١- تقدير العلاقة طويلة الأجل وتحليلها:

يعرض الجدول (٦) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,2,3,3,3) الذي يبين أثر الإيرادات الضريبية في عرض النقد للعراق في الأجل الطويل.
الجدول (٦): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-15.14962	2.217585	-6.83158**	0.000
X _{1t}	12.67893	1.003289	12.6374**	0.000
R-squared	0.509658	Mean dependent var.		20.68893
Adjusted R-squar.	0.750069	S.D. dependent var.		11.69816
S.E. of regression	2.613978	Akaike info criterion		5.039600
Sum squared resid.	75.16170	Schwarz criterion		5.848439
F-Stat.	33.1092**	Hannan-Quinn criter.		5.286870
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.278453
** significant at 1% level				
* significant at 5% level				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

يتبين من الجدول (٦) أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

$$\hat{Y}_t = 12.679X_{1t} \dots \dots (2)$$

يوضح الجدول (٢) الآتي:

الإيرادات الضريبية: استناداً إلى قيمة اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة (١٢,٦٣٧٤) وقيمه الاحتمالية (٠,٠٠٠) والتي هي أقل من المستوى (١%) فهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً موجباً للإيرادات الضريبية في عرض النقد في الأجل الطويل وعند مستوى معنية (١%)، يعني ذلك عند زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الكلي بـ (١%) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بـ (١٢,٦٨%) بافتراض بقية المتغيرات الأخرى عند مستويات معينة. وينص منطوق النظرية الاقتصادية في مثل هذه الحالة على أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد الضيق تكون عكسية، حيث أن زيادة الإيرادات الضريبية يؤدي إلى نقصان حجم العملة في التداول

وكذلك نقصان الودائع الجارية للأفراد. أما نتيجة عدم تحقق هذه العلاقة هنا يعزى إلى أن جميع متغيرات الأنموذج تم أخذها بوصفها نسباً إلى الناتج المحلي الإجمالي.

معنوية الأنموذج: بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للأنموذج والبالغة (33.1092) وقيمتها الاحتمالية (٠,٠٠٠) والتي هي أقل من المستوى (١%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإن الأنموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (١%)، بمعنى أن متغير السياسة المالية (الإيرادات الضريبية) تؤثر معنوياً في عرض النقد في الأجل الطويل. فضلاً عن ذلك فإن الأنموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، إذ إن (٧٥%) من التغيرات في عرض النقد الضيق سببها متغير السياسة المالية الواردة بالأنموذج (2)

٢- تقدير العلاقة قصيرة الأجل وتحليلها:

يعرض الجدول (٧) نتائج تقدير الأنموذج القياسي ARDL(1,2,3,3,3) الذي يبين أثر متغير السياسة المالية (الإيرادات الضريبية) في عرض النقد للعراق في الأجل القصير. إذ يبين من نتائج الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر للعراق في الأجل القصير هو:

$$\Delta \hat{Y}_t = 4.179\Delta X_{1t} - 11.028\Delta X_{1t-1} - 6.080\Delta X_{1t-2} \dots\dots(3)$$

تبين من الجدول (٧) ومن المعادلة (3) ما يأتي:

الجدول (٧): تبين نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد للعراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔX_{1t}	4.179559	0.823496	5.07538**	0.000
ΔX_{1t-1}	-11.02827	1.697641	-6.49623**	0.000
ΔX_{1t-2}	-6.079625	1.369905	-4.43799**	0.001
R-squared	0.485363	Mean dependent var.		0.495468
Adjusted R-squar.	0.703653	S.D. dependent var.		6.562587
S.E. of regression	2.238477	Akaike info criterion		4.753886
Sum squared resid.	75.16170	Schwarz criterion		5.372409
F-Stat.	18.089**	Hannan-Quinn criter.		4.942975
Sig. (F-Stat)	0.000	Durbin-Watson stat		2.278453
** significant at 1% level				
* significant at 5% level				
n.s not significant				

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

الإيرادات الضريبية: استناداً إلى قيم اختبار (t) لهذا المتغير والبالغة على التوالي (٥,٠٧٥٤)، (-6.4923) و (-4.43799) وقيمها الاحتمالية (٠,٠٠٠)، (٠,٠٠٠) و (٠,٠٠١) والتي هي أقل من المستوى (١%)، فهذا يعني أن هناك تأثيراً معنوياً للإيرادات الضريبية في عرض النقد في الأجل القصير وعند مستوى معنية (١%) . فعند زيادة نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي ب (١%) في سنة ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة عرض النقد إلى الناتج المحلي الكلي في السنة نفسها ب (٤,١٨%) وتراجعته في السنة التالية ب (١١,٠٢%)، وتراجعته في السنة اللاحقة ب (٦,٠٨%) بافتراض ثبات باقي متغيرات السياسة المالية عند مستويات معينة. من ذلك نجد أن تأثير الإيرادات الضريبية في عرض النقد في السنة نفسها يكون موجباً، في حين كان تأثيره في السنتين السابقتين سالباً.

معنوية النموذج: بالرجوع إلى قيمة اختبار (F) للنموذج والبالغة (١٨,٠٨٩) وقيمه الاحتمالية (٠,٠٠٠) والتي هي أقل من المستوى (١%)، فهذا يعني أنه بصورة عامة فإن النموذج القياسي المقدر يعد معنوياً من الناحية الإحصائية وعند مستوى معنوية (١%)، بمعنى أن جميع متغيرات السياسة المالية (الإيرادات الضريبية) تؤثر معنوياً في عرض النقد في الأجل القصير. فضلاً عن ذلك فإن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، إذ إن (70%) من التغيرات في عرض النقد الضيق سببها مؤشر السياسة المالية الواردة بالنموذج (3).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

لاختبار وجود التكامل المشترك بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد يتم استخدام اختبار الحدود، إذ كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (٨).

نلاحظ من الجدول (٨) أن قيمة (F) البالغة (٨,٠٢١٦) وهي قيمة أكبر من الحد الأعلى (I(1) وعند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة بعدم تساوي معاملات العلاقة طويلة الأجل ومساواتها بالصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك وعند مستوى معنوية (١%) بين متغير السياسة المالية (الإيرادات الضريبية) وبين عرض النقد الضيق في الأجل الطويل.

الجدول (٨): نتائج اختبار التكامل المشترك بين الإيرادات الضريبية وعرض النقد للعراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Sig. F	I(0)	I(1)
F-statistic	8.0216**	10%	2.45	3.52
k	1	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

** significant at 1% level

مخرجات البرمجية Eviews-12 اعتماداً على بيانات الملحق (١)

الاستنتاجات و المقترحات

أولاً: الاستنتاجات

1. درجة تكامل السلاسل الزمنية لغالبية متغيرات الأنموذج هي الواحد، بمعنى أنها كانت غير مستقرة بالمستوى، ولكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها. وهذا ناتج من الظروف الأمنية والسياسية و الاقتصادية الداخلية والخارجية التي شهدتها الدولة المختارة للدراسة خلال المدة الدراسة.
2. ملائمة نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لتمثيل العلاقة بين متغير السياسة المالية (نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي) وبين نسبة عرض النقد الضيق إلى إجمالي الناتج المحلي ، إذ أظهرت جميع النماذج المقدرة معنوية عالية وقدرة تفسيرية كبيرة، إلى جانب خلو هذه النماذج من المشاكل القياسية، مما يتيح إمكانية استخدام هذه النماذج للتنبؤ المستقبلي بنسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي .
3. وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الأجل يبين مؤشر السياسة المالية وعرض النقد الضيق لدى دولة العراق، فعندما تتحرف نسبة عرض النقد الضيق إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدى القصير فإنه يتصحح بنسبة (١٣٦%) من هذا الانحراف في السنة، أي أن عرض النقد الضيق يستغرق ما يقارب ثمانية أشهر ليصل إلى قيمته التوازنية.

ثانياً: المقترحات

1. ضرورة مراعاة البنك المركزي لمسألة التركيز على عرض النقد ولاسيما النقد في التداول عند صياغته لسياسته في سبيل التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
2. تنشيط الجهد الضريبي في العراق وإجراء البحث الدقيق عن الطاقات الضريبية المعطلة وتشغيلها
3. العمل على توازن الهيكل الضريبي العراقي من خلال الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتقليل التفاوت بينهما
4. إجراء الدراسات الاحصائية وتحليل الإيرادات الضريبية في كل نشاط من اقسام الهيئة العامة للضرائب ودراسة أسباب قلة الإيرادات الضريبية في بعض الأقسام ووضع المعالجات والحلول اللازمة لتحسين الإيراد الضريبي لها.

Arabic references

First: letters and theses

Abdul-Ridha, Wissam Abdul-Kadhim (2014) The effect of following the basic rules of tax to advance the reality of Iraqi tax accounting,



- unpublished research submitted to the Council of the Higher Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad
- Al-Aboudi, Alaa Hussein Munis (2010) Analysis of the trends of tax policy in Iraq and its role in determining the course of the tax proceeds for the years 1990-2010 unpublished research presented by the Higher Institute of Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, Iraq.
- Al-Aboudi, Alaa Hussein (2015) Analyzing the trends of tax policy in Iraq and their role in determining the course of the tax proceeds for the years 1990-2010, Master's thesis, University of Baghdad.
- Al-Ghalbi, Abdul-Hussein Jalil Abdul-Hassan (2002) The exchange rate - factors affecting it and its management in light of real and monetary shocks, with special reference to Iraq", PhD thesis, University of Kufa
- Al-Fatlawi, Hussein Majid Thamer (2017) Fiscal policy and its impact on the money supply in Iraq for the period 1990-2014, Master's thesis, University of Al-Qadisiyah, College of Administration and Economics, Department of Economics.
- Mansourieh, Abdel Wahab (2016) The Role and Importance of the Tax Authority in Tax Collection, a letter

Second: Journals and scientific research

- Al-Sari, Saknah Jahia (2013) A standard study of the relationship between money supply and government spending in the Iraqi economy for the period 1991-2011 Basra and Arabian Gulf Studies Center
- Al-Rubaie, Falah Khalaf (2009) interpretation of the phenomenon of inflation in the Iraqi economy, research published on <http://dc112.4shared.com/doc/dj1ISaMk/preview.html>
- Mons and Al-Atabi (2016) Planning the trends of tax policy for the development of tax revenue in Iraq for the years 1990-2010, Journal of Accounting and Financial Studies

Third: Conferences and Seminars

- Al-Azzawi, Huda (2001) The Role of Taxes in Financing the Public Budget in Iraq, Research Presented to the First Tax Conference, October 17-18, 2001.

Fourth: books

- Al-Khatib, Khaled Shehata and Shamiya, Ahmed Zuhair (2003) Foundations of Public Finance, Wael for Publishing and Distribution.
- Zain Al-Din, Saleh (2000) Tax Reform, 1st Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.